

السنه الثالثة عشرة

٤٩١

الجزيرة الرسمية

للمطبعة الرسمية

١٤٠٥ آب سنة ١٩٣٥

عمان : الاربعاء في ١٥ جمادى الاولى ١٣٥٤

عدد ممتاز

الفقه الحديث

صفحة

٤٠٦

قانون منع استيراد او تصدير الحبوب والبقول لسنة ١٩٣٥

القوانين والأنظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن :
بما أننا رأينا استناداً للمادة (٣٩) من القانون الأساسي .
وبعد الاطلاع على تشييب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقضي باعلان نفاذ القانون الآتي بدون
نشره كمشروع مدة شهر واحد كما تقضي به المادة المذكورة .
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٣٥ .
نصادق - بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي - على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

قانون منع استيراد أو تصدير الحبوب والدقيق لسنة ١٩٣٥ هـ

- ١- يسمى هذا القانون (قانون منع استيراد أو تصدير الحبوب والدقيق لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- يجوز للمجلس التنفيذي عند ما يرى ان المصلحة العامة تقضي بذلك ان يمنع في اي وقت كان استيراد
اي نوع من الحبوب أو الدقيق من الخارج الى شرق الأردن أو تصدير اي نوع من الحبوب أو
الدقيق من شرق الأردن الى الخارج وللمجلس المشار اليه ان يطل هذا المنع ويمده مرة بعد اخرى
في اي وقت كان .
- ٣- كل من يستورد شيئاً من الحبوب أو الدقيق الممنوع استيراده أو يصدر شيئاً من الحبوب أو الدقيق
الممنوع اصداره أو ينقل بأية واسطة من وسائل النقل شيئاً من الحبوب أو الدقيق الممنوع استيراده
أو تصديره يعاقب من قبل قاضي صالح برامة نقدية من عشر جنيهات الى مائة جنيه أو بالحبس من
شهر واحد الى ستة شهور أو بكليتا العقوبتين وبمصادرة جميع الحبوب أو الدقيق المستورد أو الصادر
بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون أو اي جزء منهما على ان لا يقل عن الربع للمرة الاولى وعن
النصف للمرة الثانية .

٤- يُلغى قانون منع تصدير الحبوب لسنة ١٩٢٨ هـ .

عبد الله

رئيس الوزراء

ابراهيم

١٤-٨-١٩٣٥